العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الجمعة 2026/09/18 - 06 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13917
Friday 18/09/2026
49th Year, Issue 13917
www.alarab.co.uk

هجوم حكومي مضاد: باب المندب لم يسقط بعد

من المخا وميون إلى كهبوب وتعز ومأرب، تحاول القوات الحكومية إعادة ترتيب خطوط المواجهة ووقف التقدم الحوثي

عدن - لم تكن المعارك التي اندلعت في كهبوب وغرب تعز مجرد جولة جديدة في الحرب اليمنية، إذ تجري في منطقة تتصل مباشرة بأحد أكثر المواقع حساسية في خارطة الصراع، وهو مضيق باب المندب. وبعد التقدم الحوثي السريع على الساحل الغربي والسيطرة على مدينة المخا وجزيرة ميون ومواقع قريبة من المضيق، بدأت القوات الحكومية والقوى الموالية لها في التحرك على أكثر من محور، من كهبوب إلى غرب تعز ومأرب، في محاولة لإعادة تنظيم الجبهة ووقف تمدد الحوثيين جنوبا وغربا.

وتشير التطورات الميدانية الأخيرة إلى أن القوات الحكومية لا تزال تحاول استعادة زمام المبادرة، من دون أن يعني ذلك أنها استعادت المواقع التي خسرتها بالفعل. ففي كهبوب، أعلنت قوات موالية للحكومة إسقاط مسيرة حوثية، بالتزامن مع معارك وغارات في غرب تعز، فيما تتواصل المواجهات في مأرب. وتكتسب هذه التحركات أهميتها من كونها تقع على مسارات يمكن أن تحد من قدرة الحوثيين على تثبيت مكاسبهم الأخيرة على الساحل الغربي.

> إذا تمكنت القوات الحكومية من تثبيت مواقعها في المرتفعات، فإن ذلك يحد من قدرة الحوثيين على تأمين سيطرتهم على الساحل

وتأتي هذه المواجهات بعد تحول ميداني كبير أحدثه سقوط المخا. فالمدينة ليست مجرد ميناء يمني على البحر الأحمر، وإنما تقع على مقربة من المدخل الشمالي لمضيق باب المندب، والسيطرة عليها منحت الحوثيين موقعا متقدما على الساحل، وفتحت الطريق أمامهم لتعزيز الضغط باتجاه المناطق الجنوبية للمضيق. وقد وصفت تقارير دولية السيطرة الحوثية على المخا وميون بأنها تطور يرفع المخاطر المحيطة بأمن الملاحة في باب المندب.

مأرب وتعز جبهات استنزاف حاسمة

وتزداد أهمية المخا عندما توضع في سياق جغرافي أوسع. فالساحل الغربي لا يمثل شريطا منفصلا عن الجبهات الداخلية، وإنما يشكل سلسلة مواقع يمكن أن تتكامل عسكريا: المخا على الساحل، وميون في قلب المضيق، وكهبوب على المرتفعات المشرفة على الممر البحري. ومن هنا تتحول معركة كهبوب إلى أكثر من مواجهة محلية، لأنها تتصل بمحاولة التحكم في المرتفعات التي تمنح من يسيطر عليها قدرة أكبر على مراقبة المنطقة المحيطة بالمضيق.

أما ميون، المعروفة أيضا باسم بريم، فتكتسب قيمتها من موقعها داخل باب المندب نفسه، حيث تقسم المضيق إلى قناتين. ولذلك فإن وجود قوة عسكرية عليها يغير حسابات الملاحة والأمن البحري، خصوصا في ظل التوترات الإقليمية الحالية. وتؤكد أهمية الموقع حقيقة أن باب المندب يمثل نقطة عبور رئيسية بين البحر الأحمر وخليج عدن، وأن اضطراب الملاحة فيه يدفع شركات الشحن إلى إعادة حساب مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح، بما يرفع زمن النقل والتكاليف.

وبهذا المعنى، لا تبدو كهبوب مجرد موقع دفاعي متقدم، بل حلقة في سلسلة أوسع من المواقع التي تحدد شكل المعركة حول باب المندب. فإذا تمكنت القوات الحكومية من تثبيت مواقعها في المرتفعات الجنوبية الغربية لتعز، فإن ذلك يمكن أن يحد من قدرة الحوثيين على تحويل تقدمهم الساحلي إلى سيطرة مستقرة ومتصلة. أما إذا تمكن الحوثيون من تجاوز هذه المناطق وتثبيت مواقعهم، فإن المسافة العسكرية والسياسية بينهم وبين المضيق تصبح أقصر.

وتحاول تعز في الوقت نفسه لعب دور مختلف في المعادلة. فالمحافظة ذات الطبيعة الجبلية تشكل منطقة اتصال بين الساحل الغربي والداخل اليمني، والسيطرة على طرقها ومرتفعاتها تؤثر في قدرة الطرفين على نقل القوات والإمدادات. ولذلك فإن تجدد القتال غرب تعز يتجاوز الحسابات المحلية، خصوصا مع ارتباطه بالمواجهة على الساحل وبكهبوب.

وتأتي مأرب في الطرف الآخر من هذه المعادلة باعتبارها جبهة ضغط داخلية يمكن أن تمنع الحوثيين من تركيز قواتهم بالكامل في الساحل الغربي. فالمعارك هناك تفتح أمام القوات الحكومية مجالا لاستنزاف القدرات الحوثية بعيدا عن باب المندب، وتفرض على الجماعة توزيع مواردها بين أكثر من محور. ومن هذه الزاوية، فإن إدخال مأرب في قراءة المعركة لا يعني أنها جبهة مرتبطة جغرافيا بالمضيق، وإنما لأنها قد تصبح جزءا من استراتيجية أوسع لمنع الحوثيين من الاستفادة الكاملة من تقدمهم الساحلي.

وتكشف التطورات الأخيرة أيضا عن تغير في طبيعة الحرب. فقد كان التقدم الحوثي على الساحل سريعا بما يكفي لإرباك القوات المناوئة للجماعة، وترك أثرا مباشرا على ميزان القوى في جنوب غرب اليمن. وتشير تقارير دولية إلى أن الهجوم الحوثي أدى إلى نزوح أكثر من 125 ألف شخص، في وقت تحولت فيه المعارك إلى مصدر قلق يتجاوز اليمن بسبب تأثيرها المحتمل على حركة النفط والتجارة الدولية.

لكن أهمية التحركات الحكومية الجديدة تكمن تحديدا في اختبار ما إذا كان التقدم الحوثي قابلا للتثبيت أم أنه فتح جبهة أوسع من قدرة الجماعة على تأمينها. فالمشكلة بالنسبة إلى القوات الحكومية ليست فقط استعادة مدينة أو موقع، وإنما منع تشكل خط جغرافي متصل يبدأ من الساحل ويمتد نحو باب المندب، مع وجود مواقع جزيرية وجبلية تمنح الحوثيين أدوات ضغط إضافية.

أزمة الكهرباء والوقود تكشف مأزق «ليبيا النفطية»

طرابلس - لم تعد أزمة الكهرباء والوقود في ليبيا مجرد مشكلة موسمية ترتبط بارتفاع درجات الحرارة، بعدما تحولت خلال الصيف الحالي إلى عبء يطال قطاعات واسعة من الحياة اليومية والنشاط الاقتصادي. فموجات الحر رفعت الطلب على الكهرباء وشغّلت أجهزة التكييف إلى أقصى طاقتها، لكن الضغط الاستثنائي كشف في الوقت نفسه هشاشة شبكة تعاني منذ سنوات من تقادم البنية التحتية ونقص إمدادات الغاز واضطراب قطاع الوقود. وفي بلد نفطي يمتلك أكبر احتياطيات مؤكدة من الخام في شمال أفريقيا، بات انقطاع الكهرباء ونقص الديزل وطوابير محطات الوقود وجهًا آخر لأزمة أعمق في إدارة موارد الطاقة.

وتقدم تجربة أصحاب الأعمال صورة مباشرة عن حجم الكلفة. فنسيم العكاري، الذي يدير سلسلة مطاعم في طرابلس، يقول إن خسائره بسبب انقطاعات الكهرباء بلغت نحو 40 ألف دولار خلال بضعة أشهر، بعدما اضطر إلى تشغيل مولدات خاصة وشراء الديزل من السوق السوداء للحفاظ على مخزون الأغذية وتشغيل مطاعمه. وفي منطقة قصر بن غشير جنوب طرابلس، يمكن أن يمتد انقطاع التيار إلى 36 ساعة، بما يرفع فاتورة تشغيل المولدات إلى نحو 10 آلاف دينار، أي قرابة 1600 دولار يوميًا.

ولا تقف تداعيات الانقطاع عند أصحاب المطاعم والمتاجر. ففي بنغازي، يقول سفيان بوشعالة، مدير محل حلويات عائلي، إن انقطاع الكهرباء دفع الشركة إلى تسريح موظفين وإغلاق المحل أحيانا لأيام. وفي قطاع المياه، أدى انقطاع شامل للتيار إلى توقف إمدادات من مشروع النهر الصناعي العظيم، وهو أحد أهم مصادر المياه في ليبيا، بما يكشف أن أزمة الكهرباء يمكن أن تنتقل بسرعة إلى خدمات أساسية أخرى.

> ما لم تتحول معالجة الكهرباء من استجابة موسمية إلى إصلاح طويل الأمد، فإن كل موجة حر ستنتهي إلى أزمة

وتأتي موجات الحر في مقدمة العوامل المباشرة التي فجرت الأزمة الحالية. فقد أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة استخدام أجهزة التكييف، وبالتالي رفع الأحمال على شبكة الكهرباء. لكن الباحث جلال حرشاوي يرى أن الأمر يتعلق بتضافر عوامل عدة، بينها تراجع إنتاج الغاز الطبيعي، ما دفع بعض محطات الكهرباء إلى استخدام الوقود، في وقت تتعرض فيه إمدادات الوقود نفسها لضغوط بسبب التهريب.

وهنا تظهر المفارقة الليبية بأوضح صورها. فالبلاد ليست دولة تفتقر إلى موارد الطاقة، بل دولة نفطية كبيرة تعتمد في الوقت نفسه بدرجة كبيرة على استيراد المنتجات النفطية المكررة التي تبيعها بأسعار مدعومة. وبدل أن تتحول الوفرة النفطية إلى شبكة كهرباء مستقرة وسوق وقود منتظم، أصبح الدعم الواسع والاختلالات في منظومة التوزيع بيئة تسمح بتسرب جزء من المنتجات إلى السوق السوداء وخارج البلاد.

وتقدر منظمة «ذا سنتري» أن تهريب الوقود يكلف ليبيا مليارات الدولارات سنويا، فيما خلصت تقديراتها إلى أن أكثر من نصف الوقود المستورد يمكن أن تستنزفه شبكات إجرامية. وتكشف هذه الأرقام، إذا صحت، أن المشكلة لا تتعلق فقط بكمية الوقود التي تدخل البلاد، وإنما بقدرة المؤسسات على ضمان وصوله إلى المستهلكين بالسعر الرسمي.

ويزيد تقادم البنية التحتية من صعوبة معالجة الأزمة. فقد دمرت الحرب التي شهدتها طرابلس عام 2014 تسعة صهاريج تخزين في العاصمة، ولم تتم إعادة تأهيلها حتى الآن، وفقا لمسؤول في شركة البريقة لتسويق النفط. كما أن المصافي الليبية، رغم قدرتها النظرية على معالجة مئات آلاف البراميل يوميا، تعمل بمستويات أقل بكثير من طاقتها، ما يترك البلاد أكثر اعتمادا على الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلية.

ولا تنفصل هذه المشكلات عن الانقسام السياسي والمؤسسي الذي تعيشه ليبيا منذ سنوات. فالبلاد ما زالت منقسمة بين سلطات متنافسة في الشرق والغرب، فيما يظل قطاع الطاقة أحد أكثر المجالات حساسية لهذا الانقسام. وتصبح إدارة الكهرباء والوقود بذلك جزءا من مشكلة أوسع تتعلق بقدرة مؤسسات الدولة على اتخاذ قرارات موحدة وإدارة الموارد وتطوير البنية التحتية على أساس طويل الأمد.

تقرأون في العدد

- دبلوماسية الوضوح والتمكين: قراءة في مخرجات قمة نيويورك الثلاثية — ص2
- المغرب لا ينتحب ولا يضطرب... هو جاد وينتخب — ص3
- الجداريات ذاكرة الجنوب الليبي — ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

في مواجهة إيران: وحدة الخليج فوق كل اعتبار

لا تحتاج دول الخليج أن تتفق على كل شيء كي تدرك أنها تواجه المخاطر ذاتها، وتتقاسم البحر والممرات التجارية والطاقة والأسواق والحدود والهواجس الأمنية نفسها. فالعواصم الخليجية قد تختلف في طريقة التعامل مع طهران، وقد تتفاوت في مساحة الحوار التي تتركها لها، أو في تقديرها للجدوى السياسية للوساطة والاتصال المباشر، لكن هذا التباين لا يعني بالضرورة اختلافاً في أصل المصلحة: أمن الخليج واستقراره لا يمكن أن يكونا رهينة لخلافات ظرفية، ولا يمكن أن تتحول الاختلافات في التكتيك إلى شرخ في الاستراتيجية.

المفارقة أن الخليج لا يواجه إيران فقط باعتبارها دولة جارة ذات وزن إقليمي، بل يتعامل معها ضمن بيئة أمنية أصبحت فيها الصواريخ والطائرات المسيّرة والممرات البحرية والمنشآت النفطية وشبكات الوكلاء أدوات متداخلة في الصراع. وقد جعلت الحرب المستمرة منذ فبراير 2026 هذه المعادلة أكثر وضوحاً، بعدما تراجعت حركة الملاحة في مضيق هرمز بصورة حادة، وامتدت تداعيات المواجهة إلى باب المندب والمنشآت النفطية وخطوط الإمداد.

في مثل هذه الظروف، يصبح السؤال الخليجي الحقيقي أقل ارتباطاً بمن هو أكثر تشدداً تجاه إيران، ومن هو أكثر ميلاً إلى الحوار، وأكثر ارتباطاً بكيفية تحويل اختلاف الأساليب إلى مصدر قوة لا إلى مصدر ضعف. فالدبلوماسية ليست نقيض الردع، كما أن الردع ليس بديلاً دائماً عن الدبلوماسية. الدولة التي تفاوض تحتاج إلى حماية مصالحها، والدولة التي تعزز دفاعاتها تحتاج في النهاية إلى قناة تستطيع من خلالها إدارة التصعيد. والمشكلة لا تبدأ عندما تختلف دول الخليج في الأدوات، بل عندما تصبح هذه الأدوات متعارضة إلى الحد الذي يجعل كل دولة تتحرك منفردة في قضية تمس أمن الجميع.

لقد أظهرت التطورات الأخيرة أن هذا الخطر ليس نظرياً. فالهجمات التي طالت دولاً خليجية، دفعت مجلس التعاون إلى إصدار مواقف جماعية تؤكد أمن الدول الأعضاء وحرية الملاحة. وفي حزيران/يونيو، أكد المجلس الوزاري حق دوله في الدفاع عن نفسها بصورة فردية وجماعية، لكنه جدد في الوقت نفسه التمسك بالسلام وحسن الجوار والحلول الدبلوماسية. وبعد ذلك بأيام، أكد اجتماع خليجي–أميركي مشترك ضرورة معالجة مجموعة التهديدات المرتبطة بإيران، بما فيها الصواريخ والطائرات المسيّرة ودعم الجماعات المسلحة، إلى جانب إعادة فتح مضيق هرمز وضمان حرية الملاحة.

الوحدة الخليجية لا تعني بالضرورة صياغة سياسة واحدة بكل تفاصيلها تجاه إيران. الوحدة الأكثر واقعية هي أن تتفق الدول على المصالح الأساسية، ثم تترك لكل عاصمة هامش الحركة الذي يناسب موقعها وقدراتها وحساباتها.

التنوع في الأدوات قد يكون أكثر فاعلية من محاولة إنتاج نسخة واحدة من السياسة الخارجية لكل الدول. الجغرافيا نفسها لا توزع المخاطر بالتساوي، كما أن المصالح الاقتصادية والأمنية ليست متطابقة في تفاصيلها. لكن الاختلاف في درجة الانكشاف أو في أسلوب الاستجابة لا يلغي حقيقة أن أي اضطراب واسع في الخليج سيصل إلى الجميع.

لقد أثبتت منطقة الخليج خلال العقود الماضية أن العلاقات بين دولها أعمق من مجرد ترتيبات سياسية مؤقتة. هناك شبكة واسعة من الروابط الاجتماعية والاقتصادية والعائلية والتجارية، فضلاً عن إطار مؤسسي يمثله مجلس التعاون. وهذه الروابط لا تمنع الخلافات، لكنها تمنحها مجالاً للإدارة.

وهنا يصبح "الود الخليجي" أكثر من تعبير دبلوماسي. إنه رصيد استراتيجي. في أجواء شديدة التقلب، تكون القدرة على الاختلاف من دون القطيعة، وعلى الحوار من دون التشكيك في أصل العلاقة، نوعاً من القوة السياسية. وهذا الرصيد لا ينبغي استهلاكه في كل أزمة، بل ينبغي الحفاظ عليه.

إيران نفسها تمثل اختباراً لهذا الرصيد. فالتعامل معها ليس قضية دبلوماسية مجردة، بل مسألة تمس الأمن البحري والطاقة والتجارة والعلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، تظل إيران دولة جارة ذات وزن سكاني وجغرافي وعسكري واقتصادي لا يمكن تجاهله. ولذلك فإن السياسة الخليجية الأكثر تعقيداً هي التي تستطيع الجمع بين أمرين قد يبدوان متناقضين: حماية المصالح الخليجية بوضوح، وترك الباب مفتوحاً أمام التفاهم عندما تتوفر شروطه.

ولعل مضيق هرمز يقدم المثال الأكثر وضوحاً. فالمضيق ليس مسألة إيرانية–خليجية فقط، بل شريان عالمي للطاقة والتجارة. وقبل الحرب كان يمر عبره نحو خمس حركة النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، فيما أدت الحرب إلى تراجع كبير في حركة السفن. ولذلك فإن أمن المضيق ليس قضية تخص دولة خليجية واحدة، بل قضية جماعية تمتد من مسقط إلى الكويت والدوحة وأبوظبي والرياض والمنامة، وتتصل في الوقت نفسه بالاقتصاد العالمي.

> الوحدة الأكثر واقعية هي أن تتفق دول الخليج على المصالح الأساسية ثم تترك لكل عاصمة هامش الحركة الذي يناسبها

ومن هنا يصبح التنسيق الخليجي ضرورة تتجاوز البيانات السياسية. المطلوب هو بناء قدرة جماعية على إدارة الأزمات: تبادل المعلومات، حماية سلاسل الإمداد، تنسيق المواقف الدبلوماسية، تطوير بدائل النقل والطاقة، ورفع جاهزية البنية التحتية أمام الصدمات. وقد أشار الأمين العام لمجلس التعاون في يونيو إلى عقد أكثر من 150 اجتماعاً استثنائياً وزارياً وفنياً للتعامل مع تداعيات الهجمات، بما في ذلك تبادل المعلومات وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد والتحرك الدبلوماسي.

هذه التفاصيل مهمة لأنها تكشف أن "الوحدة الخليجية" ليست شعاراً سياسياً فقط. إنها، في الظروف الحالية، مسألة قدرة عملية على الصمود.

والأهم أن وحدة الخليج لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها وحدة في الموقف من إيران فقط، وإنما باعتبارها وحدة في تعريف المصالح التي لا يجوز المساس بها. يمكن أن تختلف العواصم في كيفية الوصول إلى الاستقرار، لكنها تستطيع الاتفاق على أن أمن الملاحة لا ينبغي أن يتحول إلى أداة ابتزاز، وأن المنشآت المدنية والطاقة لا ينبغي أن تصبح أهدافاً في الصراعات الإقليمية، وأن أمن كل دولة عضو يرتبط بدرجة ما بأمن الدول الأخرى.

هذا الفهم يحرر السياسة الخليجية من ثنائية زائفة كثيراً ما فرضتها أزمات المنطقة: إما الحوار أو المواجهة. الواقع أكثر تعقيداً. هناك مساحة واسعة بين الحرب والسلام، بين التصعيد والتهدئة، بين الردع والتفاوض. وقد تحتاج دول الخليج إلى استخدام هذه المساحة كلها في الوقت نفسه، لا بالتسلسل بالضرورة.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/09/18
السنة 49 العدد 13917

دبلوماسية الوضوح والتمكين: قراءة في مخرجات قمة نيويورك الثلاثية

فتح مسار لتوسيع التعاون الأمني والدبلوماسي والاقتصادي، وتعزز موقع الرباط في التوازنات الإقليمية والواجهة الأطلسية لإفريقيا

تكشف المخرجات الاستراتيجية لقمة نيويورك الثلاثية عن مسار دبلوماسي مغربي يسعى إلى تحويل المواقف السياسية إلى شراكات مؤسسية متعددة الأبعاد، تجمع بين الاعتبارات السيادية والأمنية والاقتصادية. وتراهن الرباط على توسيع شبكة تحالفاتها الدولية، وتعزيز حضورها الإقليمي، وربط التعاون الأمني والدبلوماسي بمشاريع التنمية والتمكين الاقتصادي.

البرّاق شادي عبدالسلام
كاتب وباحث مغربي

تتحرك المملكة المغربية في الفضاء الدولي بصفتها دولة ذات سيادة كاملة، إذ تستند في علاقاتها الخارجية إلى عقيدة دبلوماسية قوامها وضوح الرؤية وثبات الموقف، وتجعل من شؤونها الداخلية ووحدتها الترابية خطًا أحمر عصيًا على المساومة أو الابتزاز السياسي.

وبناءً على ذلك، يأتي لقاء نيويورك الثلاثي برعايته الأمريكية المباشرة ليكرس مرحلة الوضوح الاستراتيجي التي أرسى دعائمها الملك محمد السادس، حيث تفرض الرباط شروطها السيادية ببراغماتية صارمة، محوّلة الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء إلى التزامات قانونية ومؤسسية دائمة وثابتة، عبر الارتقاء بالتمثيل الدبلوماسي المشترك إلى أعلى مستوياته السياسية، الأمر الذي يثبت للعالم أن القرار الوطني ينبع من مصالح المملكة العليا.

ومن هذا المنطلق، يتضح من خلال القراءة المعمقة لمجريات قمة نيويورك الثلاثية، التي جمعت وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، بنظيره الإسرائيلي جدعون ساعر، بتنسيق ورعاية مباشرة من السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، مايك والتز، أن صناعة القرار الاستراتيجي في المملكة تسير وفق الرؤية الملكية المتبصرة وعقيدة جيوسياسية هادئة وطويلة النفس، ترتكز على تفكيك عناصر الأزمات الإقليمية المركبة، إلى جانب تحويل التهديدات المحيطة بالمجال الإقليمي للمملكة إلى فرص استراتيجية لبناء القوة الشاملة وتوسيع رقعة النفوذ الدبلوماسي للمملكة في حوض البحر الأبيض المتوسط والعمق الأطلسي الإفريقي.

وفي هذا السياق، يأتي هذا اللقاء الرفيع في سياق زمني ودبلوماسي بالغ الحساسية والدقة، على هامش الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ليعيد صياغة معادلة التوازن الإقليمي بناءً على مكاسب سيادية صلبة ومحققة، وفي مقدمتها المفاعيل القانونية والسياسية لبيان واشنطن الرئاسي الصادر في ديسمبر 2020، القاضي بالاعتراف بمغربية الصحراء، وكذا القرار السيادي لتل أبيب الصادر في يوليو 2023.

> **يرتبط هذا التطور بقدرة الرباط على تكريس المواقف السياسية المرنة للقوى الفاعلة وتحويلها إلى التزامات قانونية ومؤسسية دائمة**

ويرتبط هذا التطور النوعي بقدرة الرباط الصارمة على تكريس المواقف السياسية المرنة للقوى الفاعلة وتحويلها إلى التزامات قانونية ومؤسسية دائمة ومؤطرة بالاتفاقيات الدولية؛ حيث يشكل الانتقال من الصيغ الإدارية المؤقتة لمكاتب الاتصال نحو تبادل السفراء وتعيينهم خطوة حاسمة نحو مأسسة الشراكات البنيوية وتأصيلها الكامل، مما يقوض الهوامش التكتيكية للمناورات الإقليمية المضادة، ويثبت، بالنتيجة، واقعية الدبلوماسية المغربية القائمة على حتمية الاعتراف بالسيادة الترابية كمنطلق وحيد لبناء الشراكات الدولية.

وتأسيسًا على ما سبق، تستند المملكة في هذا المنعطف الجيوسياسي البارز إلى تماسك الجبهة الداخلية والتحام الوعي الوطني خلف الاختيارات الاستراتيجية للمؤسسة الملكية، بينما تتكامل هذه الحركية الدبلوماسية مع المفهوم الحديث للأمن القومي القائم على امتلاك قدرات عسكرية رادعة ومنظومات دفاعية وتكنولوجية متطورة، جرى نقل وتوطين صناعاتها المتقدمة محليًا لتحقيق التفوق النوعي وحماية الحدود البرية والبحرية.

وتندرج هذه الصيرورة ضمن تحالفات دولية وثيقة الصنع، متقاطعة المصالح ومتعددة الأبعاد، تجمع بين عمق المبادرة الأطلسية الإفريقية والشراكة الاستراتيجية المستدامة مع واشنطن، والتعاون التقني والاستخباراتي الدقيق المتصل بالأمن السيبراني والدفاع الجوي.

نتيجة لذلك، يكرس هذا التموضع البنيوي عهدًا جديدًا من السيادة الكاملة والندية المطلقة في تدبير الملفات المصيرية للمملكة، إذ تتجاوز الدبلوماسية المغربية مقاربات التكيف التقليدية لتنتقل إلى مصاف القوى الإقليمية المؤثرة والصانعة للاستقرار والأمن الجيو-اقتصادي في منطقة غرب المتوسط وحوض الأطلسي، فارضة معادلة دبلوماسية متوازنة تفصل بين حماية المصالح العليا للمملكة المغربية وبين المواقف الثابتة والراسخة في القضايا العادلة للملف الفلسطيني، والالتزام التاريخي والروحي الثابت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى دعم مسارات السلام في الشرق الأوسط وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرار الأممي 2803، بما يجسد الدور المحوري للمملكة في مجلس السلام، ويمنح الرباط هوامش مناورة واسعة للتحرك كطرف دولي وازن وقناة وساطة حصرية وموثوقة في قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تتكامل هذه الرؤية الاستراتيجية مع كون قرار المملكة المغربية بإعادة العلاقات الثنائية مع إسرائيل في ديسمبر 2020 قد اتُخذ في مناخ إقليمي ودولي عرف تصاعد المطالب الدولية للدفع بعملية السلام وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال منذ عقود، إذ قامت المملكة بهذه الخطوة انطلاقًا من مواقفها الثابتة إزاء القضايا العادلة، وتتويجًا لتقدير موقف دقيق للوضع الجيوسياسي ومدى تأثيره على خلق فرص حقيقية للسلام؛ وهو ما أثبتته بوضوح أحداث السابع من أكتوبر وتداعياتها المركبة، التي أظهرت عبقرية العقل الاستراتيجي المغربي وقراءته الاستشرافية لطبيعة التغيرات في الشرق الأوسط وحضوره الفاعل كأحد صناع الاستقرار.

إن صياغة هذا القرار الدبلوماسي أتاحت للمملكة، وفق التوجيهات الملكية السامية، التموضع كقوة إقليمية ذات مصداقية عالية تؤدي أدوارًا طلائعية عبر قواعد التعامل الندي، متسلحة بحضورها الدائم في النزاع من خلال ترؤس الملك محمد السادس لجنة القدس، حيث تتكامل المساعي السياسية مع العمل الميداني لوكالة بيت مال القدس الشريف لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية واليهودية تحت مظلة إمارة المؤمنين.

وطوال فترة العدوان الإسرائيلي على غزة، ظلت الدبلوماسية المغربية متمسكة باستقلالية قرارها السيادي المرتبط حصرًا بالمصالح الوطنية العليا وأولويات الأمن القومي، قاطعة الطريق على بعض الدوائر والجهات الداخلية والخارجية ذات الأجندات النفعية التي حاولت استغلال حالة التعاطف الإنساني والارتباط الوجداني للمغاربة بالقضية الفلسطينية عبر شحنات من الخطاب التيئيسي والمزايدات الانتخابية الضيقة، التي كشفت عن فهم ميكانيكي قاصر للتوازنات الدولية وتجاهل مريب للأولويات الوطنية.

وفي مقابل هذا الطرح العدمي، أثبتت المملكة مسؤوليتها التاريخية والعملية بصفتها في طليعة الدول التي شجبت العدوان، وقدمت المساعدات الطبية والغذائية عبر فتح طريق بري غير مسبوق لإغاثة سكان غزة، والانخراط الطليعي في مبادرات السلام الإقليمية والدولية، محوّلة الالتزام التاريخي بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية إلى مبادرات إنسانية وسياسية ملموسة تعكس الوعي المتقدم للشعب المغربي وتلاحمه مع الرؤية الملكية السامية، بعيدًا عن المتاجرة بالقضايا العادلة.

وفي الامتداد ذاته، تكمن القيمة المضافة لهذا الحدث الدبلوماسي البارز في قدرة المملكة الاستباقية على تحجيم محاولات الاختراق الجيوسياسي ومواجهة حروب الجيل الخامس التي تقودها قوى إقليمية ودولية تسعى إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي وغرب المتوسط، حيث يشكل التنسيق الأمني والعسكري الرفيع، متعدد المستويات والأبعاد، بين الرباط وواشنطن وتل أبيب، حائط صد منيعًا وشبكة أمان استراتيجية تمنع استغلال الهشاشة الأمنية وتمدد التنظيمات العابرة للحدود في مناطق جنوب الصحراء لتهديد المصالح الحيوية العليا للمغرب.

ومن ثَمَّ، يسهم هذا التعاون البنيوي المتطور في تعزيز الترتيبات الدفاعية للمملكة عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية الحساسة، وتوطين تكنولوجيا الرصد المبكر، وتطوير المنظومات الدفاعية المتقدمة، مما يمكّن القوات المسلحة الملكية من إحكام مراقبة الحدود وحفظ الأمن القومي من التهديدات غير النمطية.

وبالموازاة مع ذلك، تتقاطع هذه الترتيبات الأمنية الصارمة مع المبادرة الملكية الأطلسية الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط، مما يحول المنطقة من بؤرة للتوتر والنزاعات إلى فضاء للتعاون الجيواقتصادي المشترك والتنمية المستدامة والاندماج الإقليمي.

تتويج مسار الوضوح الاستراتيجي المغربي

العراق: «ذئاب منفردة» بعد 30 سبتمبر؟

بغداد - يقترب العراق من موعد 30 سبتمبر الذي يفترض أن يشكل محطة حاسمة في مسار حصر السلاح بيد الدولة، وسط أسئلة تتجاوز قدرة الحكومة على جمع الأسلحة أو تفكيك البنى العسكرية للفصائل المسلحة. فالمسألة الأكثر تعقيدًا قد تبدأ بعد هذا الموعد، إذا فشلت بغداد في التوصل إلى تسوية شاملة مع الجماعات المسلحة، ووجد بعضها نفسه أمام خيار إعادة ترتيب أدواته بدل التخلي عنها، بما في ذلك الانتقال من العمل العلني والمنظم إلى أنماط أكثر غموضًا قد يكون من بينها سيناريو "الذئاب المنفردة".

ويكتسب هذا السيناريو أهمية خاصة مع تصاعد الهجمات التي تنطلق من الأراضي العراقية وتستهدف مصالح دول الجوار، وفي مقدمتها السعودية. فالهجوم على منشآت أو خطوط الطاقة السعودية لا يطرح فقط سؤال الجهة التي تقف خلفه، وإنما يضع بغداد أمام اختبار أوسع يتعلق بقدرتها على معرفة ما يجري داخل أراضيها ومنع استخدامها منصة لتنفيذ عمليات خارج الحدود. ومن هنا، فإن ملف حصر السلاح لم يعد شأناً داخليًا محضًا، بل بات مرتبطًا بصورة العراق وعلاقاته الإقليمية وقدرته على تقديم ضمانات لشركائه.

وتحاول الحكومة العراقية التعامل مع ملف السلاح ضمن معادلة شديدة الحساسية. فمن جهة، تؤكد أن احتكار الدولة للسلاح يمثل مبدأ أساسيًا في بناء المؤسسات الأمنية وترسيخ سيادة القانون. ومن جهة أخرى، تواجه واقعًا سياسيًا وأمنيًا يتمثل في وجود فصائل تمتلك قدرات عسكرية وتنظيمية كبيرة، وبعضها مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمنظومة «الحشد الشعبي»، وله امتدادات سياسية داخل مؤسسات الدولة. ولذلك فإن تنفيذ أي خطة لحصر السلاح لا يتعلق بإصدار قرار حكومي، وإنما بإعادة رسم توازنات تراكمت على مدى سنوات.

ويزيد اقتراب الموعد النهائي من صعوبة المهمة. فإذا تمكنت الحكومة من تحقيق تفاهمات مع الفصائل، فقد يتحول 30 سبتمبر إلى نقطة انتقال تدريجية نحو دمج السلاح والقدرات العسكرية ضمن منظومة الدولة. أما إذا تعثرت المفاوضات، فإن السؤال سيكون حول طبيعة المرحلة التالية: هل تقبل الجماعات المسلحة بتقليص قدراتها ودورها، أم تعيد صياغة وجودها بطريقة تسمح لها بالحفاظ على جزء من نفوذها من دون الظهور كقوة عسكرية مستقلة؟

هنا يبرز مفهوم «الذئاب المنفردة» باعتباره أحد السيناريوهات التي يجري تداولها في بعض القراءات العراقية، وليس باعتباره مسارًا مؤكدًا. والمقصود به احتمال انتقال بعض العمليات من نمط تنفذه جماعة معروفة بهويتها وهيكلها العسكري إلى عمليات أكثر غموضًا، قد تستخدم فيها خلايا صغيرة أو أفرادًا لا يعلنون انتماءهم إلى تنظيم محدد. ومثل هذا التحول، إذا حدث، يمكن أن يجعل تحديد المسؤولية أكثر تعقيدًا، ويمنح الجهات المتهمة بالهجمات مساحة أكبر للإنكار السياسي.

غير أن هذا السيناريو يحمل في الوقت نفسه مخاطر كبيرة على الدولة العراقية. فكلما أصبحت مصادر الهجمات أقل وضوحًا، ازدادت صعوبة قدرة الحكومة على إثبات أنها تسيطر على أراضيها وتعرف الجهات التي تستخدمها لتنفيذ عمليات خارجية. كما يمكن أن يؤدي الغموض في هوية المنفذين إلى اتساع دائرة الاتهامات والشكوك، خصوصًا في بيئة إقليمية شديدة التوتر، حيث يمكن لأي هجوم على منشأة نفطية أو بنية تحتية استراتيجية أن يتحول بسرعة إلى أزمة سياسية تتجاوز حدود البلد الذي انطلق منه الهجوم.

ويشكل الملف السعودي اختبارًا مهمًا في هذا السياق. فالعلاقات بين بغداد والرياض شهدت خلال السنوات الماضية مسارًا لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية، وبرزت مشاريع مشتركة ومحاولات لتعزيز التواصل بين البلدين. ولذلك فإن أي هجوم على المصالح السعودية ينطلق من العراق يضع الحكومة العراقية أمام معادلة صعبة: كيف تحافظ على علاقاتها مع السعودية ودول الخليج، وفي الوقت نفسه تتعامل مع فصائل مسلحة تمتلك حساباتها الإقليمية الخاصة؟

وتزداد حساسية هذه المعادلة في ظل الحديث عن النفوذ الإيراني داخل البيئة السياسية والأمنية العراقية. فبعض الفصائل المسلحة تنظر إلى نفسها باعتبارها جزءًا من محور إقليمي أوسع، وترى في امتلاك السلاح عنصرًا من عناصر الردع والحماية. بينما تدفع الحكومة باتجاه حصر القرار العسكري بيد المؤسسات الرسمية. وبين المنظورين، تبدو مهمة بغداد أقرب إلى إعادة تعريف وظيفة السلاح نفسه: هل هو أداة للدولة وحدها، أم يمكن أن يبقى جزء من منظومة سياسية وأمنية متعددة المراكز؟

> **هل تقبل الفصائل المسلحة بتقليص قدراتها ودورها، أم تعيد صياغة وجودها بطريقة تسمح لها بالحفاظ على جزء من نفوذها؟**

ولا تقتصر تداعيات المسألة على السعودية. فواشنطن تراقب بدورها ملف الفصائل العراقية، خصوصًا في ظل الارتباط بين مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق وبين قدرة الحكومة على ضبط الجماعات المسلحة. وكلما استمرت هجمات مجهولة المصدر أو بقيت قدرة فصائل خارج المؤسسة العسكرية الرسمية على تنفيذ عمليات عابرة للحدود، أصبح من الصعب على بغداد إقناع شركائها بأن مرحلة تعدد مراكز القوة الأمنية تقترب من نهايتها.

لذلك قد يكون 30 سبتمبر بداية لا نهاية للمعركة السياسية حول السلاح. فالنجاح في إعلان خطة لا يعني بالضرورة نجاحها على الأرض، كما أن تفكيك البنية العسكرية للفصائل لا يقتصر على تسليم الأسلحة الثقيلة أو إدخال بعض العناصر في مؤسسات الدولة. التحدي الحقيقي يتمثل في منع إعادة إنتاج القوة المسلحة بأشكال جديدة، سواء عبر شبكات سياسية أو أمنية أو خلايا صغيرة يصعب ربطها تنظيميًا بالفصائل المعروفة.

وفي حال ظهر نمط جديد من الهجمات بعد الموعد المحدد، سيكون السؤال الأول الذي تواجهه بغداد هو: من يملك القدرة على تنفيذها؟ والسؤال الثاني سيكون أكثر أهمية: هل تستطيع الدولة تحديد الجهة المسؤولة ومحاسبتها؟ فحصر السلاح لا يكتمل بمجرد تقليص عدد البنادق خارج المؤسسات الرسمية، وإنما باحتكار الدولة قرار الحرب والسلم، ومعرفة من يتحرك داخل حدودها وبأي قرار ولأي هدف.

ومن هذه الزاوية، يتحول موعد 30 سبتمبر إلى اختبار مزدوج للحكومة العراقية. فهو من جهة اختبار داخلي لمدى قدرتها على نقل شعار حصر السلاح من المجال السياسي إلى الواقع الأمني، ومن جهة أخرى اختبار خارجي لعلاقات العراق مع دول الجوار والشركاء الدوليين. وبينما يبقى سيناريو تحول بعض الفصائل إلى أنماط أكثر غموضًا مجرد احتمال مرتبط بمآلات المفاوضات، فإن الخطر الذي لا يمكن لبغداد تجاهله هو أن يؤدي استمرار تعدد مصادر القوة إلى إنتاج مرحلة أكثر غموضًا بدل أن ينتهي إلى سلطة أمنية واحدة واضحة المسؤولية.

المغرب لا ينتحب ولا يضطرب... هو جاد وينتخب

طالع السعود الأطلسي
كاتب مغربي

السيد بيدرو سانشيز، الاشتراكي، رئيس الحكومة الإسبانية، أتعب حنجرته جراء تكراره، لسنوات، أن هاتفه لم يتعرض لأي تنصّت استخباراتي، وخاصة من جهة المغرب. ومؤخراً، أعاد في كل المحافل الدستورية والإعلامية الإسبانية نفيه لأي تدخل مغربي في إثارة أحداث سبتة، بناءً على التقارير التي وصلته من مخابرات بلاده. وكل مرة، الذين كان يخاطبهم يرفضون أي نقض لقناعتهم "بالعدوانية المغربية"، حتى ولو من المعنى الأول بها، لأنهم مصرّون على تغذية، وبدون دلائل، صورة المغرب التي "بُنيت دولته على الشر". وعلى تلك الصورة، تلتقي، إضافة إلى جهات يمينية إسبانية حزبية وإعلامية، جهات أخرى تدمن التربص بالمغرب.

التربص العدائي بالمغرب اتسعت جوقته بالرافد الإسباني من المواقع الجزائرية، التربص واضح ومباشر. عدا عن مناولة تلك الخدمة التحريضية بأدوات جنسيات أخرى، منها الصريحة في "الكشف" عن أمرها، ومنها التي يفضحها كلامها الدال عليه. وعلى ضفاف ذلك "السيل" العدائي، نشطت أصوات من بعض مستقرات خارجية لفرار مغاربة، ولحسابات خاصة بهم، من منطلق خصومات مع بلدهم ومع قوانينه، ينفثون ضده جرعات قوية من البذاءة المخلوطة بالسب والافتراء والبهتان.

لم يكن ذلك جديداً على المغاربة، فقد تابعوا "نشأة" ذلك النوع من "الزعرنة (الصعلكة) الرقمية السمعية-البصرية" قبل سنوات، في سياق انهماك المغرب في إثمار المسار الإصلاحي والتحديثي للعهد الجديد في قيادة الدولة... وهي "زعرنة" تؤثث لعفونة حقد فردي، مشاع لتوظيفه وتغذيته من جهات خارجية، خليط من دولة ومن جهات مصلحية لدول في الجوار المغربي، يزعجها أن تلاحظ نمو واتساع الفعل المغربي في موقعه الجيوستراتيجي.

المغاربة لديهم مشروع إصلاحي وتحديثي هيكلي، منخرطون في إثباته في الجغرافيا وتبيئته في التاريخ منذ قرابة ثلاثة عقود. وله اليوم تجليات ومعالم وروافع، يحرص المغاربة على ألا يشغلهم عن تكريسها وتغذيتها وتطويرها أي ضجيج أو ولولات أو تدليس من تلك الجهات التي يزعجها أن تقدم المغاربة في إنجاز أبنية المسار الإصلاحي يكشف الحقد المستبد بها، والذي يعجزها، في حالة الدولة المعتلة، عن الانشغال بما يفيدها لتكون الدولة الصالحة لشعبها والناهضة بمصلحة بلادها. وفي حالة الأفراد "الزعران"، الحقد يعجزهم عن علاج أنفسهم من بلية الانحراف التي تفاقم عداءهم لوطنهم ولقوانينه... ليس إلا.

المغاربة اليوم منهمكون في مواصلة تعبيد الاختيار الديمقراطي مساراً استراتيجياً في الوشائج الرابطة بين الدولة والمجتمع، عبر الانتخابات المنتجة للغرفة الأولى في النظام البرلماني المغربي، وهي التي ستقرر الأغلبية البرلمانية ويكون رئيس الحكومة المقبلة من الحزب الحائز على المرتبة الأولى من مقاعدها، والمقرر اقتراعها يوم 23 أيلول/سبتمبر الجاري.

هي انتخابات تكرس الانتظام في دورة التدخل الشعبي عبر الآلية الديمقراطية لتدبير الدولة، وفقاً لمقتضيات الدستور. بما يؤكد مرجعية الثقافة الدستورية لنظام الحكم في المغرب، تسري في أوصاله وتؤطر العلائق بين مكوناته ومؤسساته.

رغم نفي بيدرو سانشيز المتكرر لأي تدخل مغربي في أحداث سبتة، تصر جهات إسبانية يمينية وإعلامية على تغذية صورة عدائية بلا دلائل

أيضاً، هذه الانتخابات، عدا عن تميزها بإعلاء قيمة الثقة في نجاعة إشراف وزارة الداخلية على تنظيمها، والقطع مع نزوعات التشكيك في حياد الدولة ونزاهة تأطير الإدارة الترابية لميسرات التنافس الانتخابي بين الأحزاب السياسية. فقد أبانت "الداخلية" عن فعالية في إرساء المقومات اللوجستية لانتخابات يفترض أن تعبر، سياسياً، بالمغرب نحو مواقع أوسع وأعمق في مساره الإصلاحي التاريخي. عدا عن ذلك، لاحظ المتتبعون والمتنافسون انفتاحاً غير مسبوق للإعلام العمومي على مكونات المشهد الحزبي المغربي، بضمان ولوج لها في أدوات "السمعي-البصري" العمومية، بشكل منصف ومطبوع باحترام القيم الأخلاقية والوطنية والديمقراطية، خلال مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية "الرسمية"، وحتى خلالها، بالتعبير المباشر أو من خلال البرامج السياسية والندوات أو تغطيات التجمعات الحزبية. سمح ذلك بأن يتابع المغاربة حوارات سياسية بين كل التعبيرات الحزبية، شملت كل قضايا المجتمع، بكل الآراء فيها، العميقة والسطحية، الواقعة في المجرى المغني للمسار الإصلاحي المغربي أو تلك العالقة في هامشه والشاذة أو الشاردة عنه. وقد أتيح حتى "لحزب متياسر" أن يتحرك في بعض أحياء سكنية لبعض مدن المغرب، منادياً بمقاطعة الانتخابات، وسط تجمهرات حياتية لمواطنين بدا في الصور أنهم أصلاً لاهون عن معارك الانتخابات بمعارك انتزاع القوت اليومي. وتلك المطالبة بمقاطعة الانتخابات تنقض مبررات أصحابها لأنها تؤكد اتساع الفضاء الديمقراطي أمام كل أنواع القول الحزبي، حتى ذلك المعزول، والصادر عن جمعية سياسية متحمسة أساساً لمعاداة الاختيارات والحقوق الوطنية للشعب المغربي، إذ ليست الدولة "المستبدة" هي من يسمح بممارسة ذلك النوع من الشغب الفارغ من أي مفعول سياسي.

هذه الانتخابات "موقعة" أخرى في الجهد الوطني المغربي لتقويم المسار الإصلاحي، ومده بالتغذية الديمقراطية لشدّه إلى مسلك الفعالية، وإلى اتجاه التحقق الديناميكي وتشذيبه من الطفيليات وانتشاله من انجذاباته إلى الانحراف عن خط سيره. وذلك ما يعتري مساراً إصلاحياً في احتكاكاته الفعلية مع الواقع المجتمعي بنتوءاته المصلحية الفئوية، التي تعاند تغليب محاولات الدولة دكّها لفائدة المشترك الوطني المتضمن للمنفعة العامة.

في الحملة الانتخابية سُمع من الكلام ما يفيد سماعه، وما لا يفيد ولا يضر، وما لا يُستحب سماعه وما يُعاف ويُعيب. وجرى ذلك في أجواء من سعار القصف المعادي لعموم المسار الديمقراطي المغربي... قصف من منصات خارجية جزائرية مألوفة أو يمينية إسبانية ممجوجة، ومن أولئك المتنكرين لمغربيتهم في جحور العداء لوطنهم، وطبعاً من بعض مدمني الشعبوية اليائسة والعدمية الجاهلة. قصف يشكك في كل البنية الديمقراطية التي مرّن المغرب نفسه على نموها السليم، تعي نواقصها وكوابحها وانحرافاتها، وتراكم المضي إلى التقدم بلا تبخيس وبلا تقديس وبتمنيع ذاتها من التيئيس.

الغبار الذي أثاره اليمين الإسباني من جهة سبتة ضد المغرب ولغايات انتخابية إسبانية خالصة، ذاهب إلى الانقشاع، لتبقى حقيقة العلاقات المغربية-الإسبانية مستمرة على سكتها الاستراتيجية المنتجة، ولها هي مقتنعة بها الدولة الإسبانية العميقة ومنفتحة عليها الدولة المغربية. المغرب قيمة صلبة في العلاقات الخارجية الإسبانية، بكل أبعادها، وغير قابلة للتجاوز لمجرد ضجيج أو صراخ من بعض جيوب أو هوامش صراعات داخلية إسبانية. صراعات أقحمت فيها جهات إسبانية المغرب، وهي نفسها تعرف أن لا محيد عن الحفاظ على سلامة العلاقات المغربية الإسبانية لفائدة إسبانيا اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً. وتعرف أن ما بعد الانتخابات، حكومتهم ستجد أمامها المغرب، كما هو دائماً مفيد لها وصادق معها.

الانتخابات المغربية الجارية تعكس انشغال المغاربة بحاجات تطوير بلدهم، وانصرافهم عن الالتفات للحملات المعادية أو التضليلات الشعبوية. يعيش المغاربة انهماكهم في ملء مؤسساتهم التشريعية والتدبيرية بإرادتهم وبأنفاسهم وبتدافعاتهم السياسية والفكرية. وهم يعرفون أنهم ليسوا بصدد تأثيث جنة كما في التمنيات والتصورات، بل بصدد التفاعل داخل وطن واقعي ملموس تخترقه إرادتهم، وهي تنمو بالممارسة، للنهوض من انْشدادات لأوضاع التأخر. نهوض، حتمي، ضروري وممكن بالوعي الفاعل، حقق الكثير وأمامه الكثير من التحديات. والأهم أن مغرب اليوم تطور عن مغرب الأمس، ومغرب الغد موعود بأن يكون أرقى.

وذلك ما يثق به المغاربة ويكدون من أجله، وذلك أيضا هو ما يثق به السيد بيدرو سانشيز، ويلمسه لدى المغاربة ويهمه أن تستفيد منه إسبانيا. والمغرب يهمه أن يفيد ذاته ومعني بتقاسم الفائدة مع من يأتيه لطلبها، بالاحترام الذي يستحقه وبالتشارك معه في الطموح لإقرار التقدم له ولمن يجاوره.

نفي متكرر لأي تدخل مغربي في أحداث سبتة

باب المندب بين القبول بالواقع الجديد ومعركة الحسم المنتظرة

ورقة إستراتيجية بيد إيران عبر الحوثيين

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

التطورات الأخيرة في باب المندب تضعنا أمام أحد احتمالين لا ثالث لهما: فإما أن يكون الحوثيون قد وقعوا في فخ نُصب لهم بإتقان، أو أن تكون إيران قد حققت بالفعل مكسباً تاريخياً يخدم مشروعها التوسعي في المنطقة، مؤكدة أنها قوة إقليمية صاعدة بمرجعية عقائدية عابرة للحدود تدرك كيف تستغلها على نطاق واسع.

لا يمكن النظر إلى مغامرات الحوثي في باب المندب بمعزل عن المشروع التوسعي لنظام الملالي في طهران. لأشهر عدة أطلق سياسيون إيرانيون وقادة من الحرس الثوري تحذيرات لدول المنطقة والعالم، يبدو أن أغلب المعنيين بنتائجها الكارثية لم ينتبهوا إليها. علي أكبر ولايتي، كبير مستشاري المرشد الأعلى ووزير الخارجية السابق، قالها بوضوح: "لا ينبغي أن يؤدي الوضع الأمني الحالي لباب المندب إلى خطأ في حسابات العدو"، متوعداً بأن "المقاومة قادرة على إغلاق الممرين المائيين: هرمز والمندب".

في يونيو الماضي، نقلت وسائل إعلام دولية عن ثلاثة مصادر أن إيران طلبت من الحوثيين الاستعداد لإغلاق مضيق باب المندب في البحر الأحمر إذا شنت الولايات المتحدة هجوماً على البنية التحتية لشبكة الكهرباء في إيران. وفي أبريل، هدد محمد باقر قاليباف، رئيس البرلمان الإيراني، بعرقلة حركة السفن التجارية عبر مضيق باب المندب. وتساءل في منشور على موقع "إكس": "ما نسبة الشحنات العالمية من النفط والغاز الطبيعي المسال والقمح والأرز والأسمدة التي تمر عبر مضيق باب المندب؟ ما الدول والشركات التي تسجل أعلى حجم عبور من خلال هذا المضيق؟". في إشارة إلى أن نظام الملالي وضع مضيقي هرمز والمندب على طاولة التخطيط الجيوسياسي من أجل إعادة رسم خارطة النفوذ بما يخدم مصالحه التوسعية ونزعته الإمبراطورية العنصرية التي لا يزال يعمل على تكريسها تحت غطاء الطائفية.

أي موقف سلبي من إيران لا يمكن أن يخفي حقيقة الموقف، فنظام الثورة الإسلامية يعرف كيف يخطط لمشاريعه الاستراتيجية، وكيف يشتغل على الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية للمجتمعات التي يخطط لاختراقها والسيطرة عليها من الداخل، وكيف يواجه التحديات الكبرى من أجل تحقيق طموحاته في الانتصار لمشروعه السياسي والعقائدي، وذلك عبر الدفع بوكلائه إلى خوض حروب الاستنزاف طويلة المدى كما في الساحة اليمنية حالياً. اليوم تمثل اليمن بالنسبة للأمن القومي الإيراني ورقة استراتيجية وموقعاً جيوسياسياً بالغ الأهمية ضمن ما يسمى بـ"محور المقاومة". جاءت سيطرة الحوثي على باب المندب لتمنح طهران نفوذاً مباشراً على خطوط التجارة العالمية وتشكل ساحة متقدمة للضغط والردع ضد خصومها الإقليميين والدوليين. هناك من يتحدث عن ورقة ضغط جديدة يكسبها نظام الملالي إلى جانب ورقة مضيق هرمز ليساوم بهما معاً في معركة فرض الخيارات على طاولة المفاوضات.

كل تحركات الحوثيين الأخيرة تمت بتخطيط ودعم من نظام الملالي، ووفق رؤية إيرانية خالصة، وتحت إشراف وإدارة ضباط الحرس الثوري. وهي لا تكشف فقط عن مدى الحقد الفارسي على المملكة العربية السعودية كونها قلب العروبة النابض والممسكة بمقاليد القيادة الروحية والحضارية لملياري مسلم، وباعتبارها عنوان الاعتدال في المنطقة وزعيمة حركة الإصلاح الحالية في وجه مشاريع التطرف والإرهاب بمختلف مرجعياتها الفكرية وهوياتها المذهبية والطائفية وأهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية ودوافعها الجيوسياسية والجيوستراتيجية.

المشهد قد يضع الحوثيين في مواجهة تحالف إقليمي ودولي قادر على إنهاء النفوذ الإيراني وقطع أصابع الإخطبوط، وفق رؤية جديدة للعلاقات البراغماتية

بالمقابل، يبدو من الصعب القبول بفكرة سيطرة الحوثي على أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي، وهو باب المندب الذي تمر عبره نحو 12 بالمئة من التجارة العالمية المنقولة بحراً، وقرابة 25 من تجارة الحاويات، إضافة إلى ملايين براميل النفط ومشتقات الطاقة يومياً بين آسيا وأوروبا. ويؤدي أي اضطراب فيه إلى إرباك سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين نتيجة تحويل المسارات حول أفريقيا.

السيطرة على باب المندب تعني إضراراً مباشراً بمصالح قوى إقليمية بارزة وتحدياً لمصالحها، ومن الطبيعي أن يُنظر إليها على أنها خطوة إيرانية تستهدف السعودية ومصر والأردن ومختلف دول المنطقة. لكن رسالة الحوثيين إلى واشنطن بأنهم لا يريدون المواجهة مع الولايات المتحدة ولا المساس بأمن إسرائيل البحري وسفنها التجارية، كشفت عن الهدف الحقيقي لخطة طهران من وراء الدفع بالحوثيين لبسط نفوذهم على المضيق، وهو عرقلة وصول إمدادات النفط الخام السعودي إلى الأسواق العالمية عبر باب المندب كما هو الحال في مضيق هرمز. فيما تحركت ميليشيات العراق لتضرب خط الأنابيب الضخم الذي يربط شرق المملكة بغربها، والذي كان يعد بديلاً مهماً يضمن نقل النفط من الحقول السعودية على الخليج العربي إلى مدينة ينبع في البحر الأحمر، مما يغنيها عن المرور بمضيق باب المندب ويضمن وصول الخام السعودي إلى الأسواق الأوروبية.

قبل 59 عاماً، اندلعت حرب الأيام الستة في 5 يونيو 1967، عندما شنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً مباغتاً على الدول العربية. بدأت الحرب بعملية "موكيد"، التي أسفرت عن تعطيل القوات الجوية المصرية بالإضافة إلى مناورة برية ضد مصر. ثم تطورت الحرب لاحقاً لتشمل الجبهتين الشرقية والشمالية. وفي غضون ستة أيام، حقق الجيش الإسرائيلي انتصاراً كبيراً باحتلاله القدس الشرقية بعد 19 عاماً من وضع يده على القدس الغربية، وتوسعة حدوده بسيطرته على شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وهضبة الجولان، وفرضه واقعاً لا يزال العرب يواجهون نتائجه الوخيمة إلى اليوم.

من الأسماء التي أُطلقت على تلك الحرب "حرب المضايق"، في إشارة إلى السبب المباشر والشرارة الاستراتيجية التي فجّرتها، وهي القرار المصري الحاسم في 22–23 مايو 1967، عندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر إغلاق مضيق تيران الذي يمثل المدخل الوحيد لخليج العقبة أمام الملاحة والسفن الإسرائيلية، وتلك التي تحمل مواد إستراتيجية إلى ميناء إيلات. واعتبرت مصر حينها أن الخليج بمثابة مياه إقليمية عربية خالصة.

رغم أن الحوثيين حاولوا طمأنة إسرائيل بإبلاغها أنهم لا يستهدفون مصالحها، إلا أن المشهد العام قد يضع جماعة أنصار الله في مواجهة تحالف إقليمي ودولي قادر على إنهاء المهزلة التي يشهدها اليمن، وعلى قطع المزيد من أصابع الإخطبوط الإيراني، ولو بتشكيل رؤية جديدة للعلاقات البراغماتية وفق منظومة المصالح في المنطقة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/09/18
السنة 49 العدد 13917

الجداريات ذاكرة الجنوب الليبي

ليس كل ما يُخط على الجدران كتابة، وليس كل ما يُرسم عليها زينة

في مدن أثقلتها السياسة، وأرهقتها الأزمات، وتراجع فيها حضور المؤسسات الثقافية، يمكن لجدار صامت أن يصبح أكثر بلاغة من كثير من المنابر.

علي قاسم
كاتب سوري

في سبها، يملأ الفن الفراغ الإعلامي، فتتحول الجداريات إلى أداة لإعادة الاعتبار للمدينة، ولجعل ذاكرة الجنوب جزءاً من المشهد الوطني العام.

لهذا فإن النظر إلى الفنون البصرية باعتبارها نشاطاً جمالياً محدوداً لا يكفي. فالفن، في مدينة تقع عند تقاطع جغرافي واجتماعي وتاريخي شديد التعقيد، يستطيع أن يؤدي وظيفة تتجاوز اللوحة والجدارية والمعرض. إنه يوثق، ويستعيد، ويعرّف، ويمنح المجتمع وسيلة للتعبير عن نفسه بعيداً عن اللغة السياسية التي كثيراً ما اختزلت الجنوب في مفردات الأمن والحدود والهجرة والنفط.

وحين يرسم فنان شاب مشهداً من سبها، أو وجهاً من وجوهها، أو سوقاً من أسواقها، أو تفاصيل من أحيائها، فإنه لا يقدم صورة لمكان فحسب؛ بل يقول، بطريقة بصرية بسيطة، إن هذا المكان له ذاكرة، وإن سكانه ليسوا هامشاً في قصة ليبيا، بل جزء من قصتها الأساسية.

أرشيف بصري مفتوح

ربما تكمن قوة الفن في أنه يستطيع أن يبدأ من التفاصيل التي لا تجد عادة مكاناً في الخطاب العام. السياسة تبحث عن السلطة، والاقتصاد يبحث عن الأرقام، والإعلام يبحث عن الحدث، بينما يستطيع الفن أن يتوقف عند وجه إنسان، أو لون جدار، أو مشهد شارع، أو حركة يد، أو ملامح سوق شعبي. وهذه التفاصيل الصغيرة هي التي تصنع في النهاية ما نسميه ذاكرة المكان. فحين تتغير المدن بفعل الزمن والأزمات والهجرة والتوسع العمراني، لا تبقى منها دائماً الوثائق الكافية التي تخبر الأجيال المقبلة كيف كانت الحياة فيها. لكن الصورة تستطيع أن تحفظ ما قد تنساه الوثيقة، واللوحة تستطيع أن تستعيد ما لا تسجله الأخبار.

من هنا يمكن النظر إلى جدران سبها بوصفها أرشيفاً بصرياً مفتوحاً. إنها لا تحفظ التاريخ الرسمي للمدينة، بل تحفظ شيئاً من تاريخها الإنساني. وإذا كان التاريخ الرسمي يميل بطبيعته إلى تسجيل الأحداث الكبرى، فإن الفن يلتقط الحياة التي تجري تحتها: الناس في الأسواق، الأطفال في الشوارع، ملامح الأحياء، الرموز المحلية، الصحراء، الألوان، الوجوه، والعادات التي تمنح المكان شخصيته الخاصة. وفي هذا المعنى، تصبح الجدارية وثيقة من نوع مختلف، لا لأنها تقدم حقائق إحصائية أو تواريخ سياسية، وإنما لأنها تسجل كيف أراد مجتمع ما أن يرى نفسه في لحظة معينة.

التفاصيل الصغيرة هي ما يصنع ذاكرة المكان

وهنا تكتسب تجربة الفنانين الشباب أهمية خاصة. هؤلاء لا يرسمون الجنوب من ذاكرة بعيدة، بل من تجربة يومية يعيشونها. إنهم أبناء مدينة عرفت التغيرات السياسية والاجتماعية، وشهدت آثار الانقسام، وتعايشت مع مشكلات التنمية والخدمات، لكنها لم تتوقف عن إنتاج الحياة. لذلك فإن الفن الذي يخرج من هذه البيئة لا ينبغي النظر إليه فقط من زاوية التقنية الفنية، بل أيضاً من زاوية قدرته على إعادة تعريف الصورة التي يُرى بها الجنوب.

لقد اعتاد الخطاب العام أن ينظر إلى الجنوب باعتباره منطقة تحتاج إلى شيء يأتيها من المركز: مشاريع، أموال، خدمات، قرارات، أو حلول أمنية. لكن الثقافة تقلب هذه العلاقة رأساً على عقب. فهي لا تجعل الجنوب متلقياً فقط، بل تجعله منتجاً. الفنان الجنوبي لا ينتظر أن يرسم الآخرون صورته، وإنما يرسمها بنفسه. وهذه النقلة البسيطة في الظاهر عميقة في معناها السياسي والثقافي، لأنها تنقل الجنوب من موقع الموضوع الذي يُتحدث عنه إلى موقع الذات التي تتحدث عن نفسها.

فعل ثقافي يعاكس النسيان

لهذا أيضاً يمكن اعتبار الفن البصري شكلاً من أشكال مقاومة التهميش، لكن مقاومة من نوع مختلف. ليست مقاومة بالصدام أو بالشعار، وإنما بالحضور. أن تكون موجوداً في الفضاء العام، وأن ترى صورتك على الجدار، وأن تجد رموز مدينتك في المكان الذي تعيش فيه، هو بحد ذاته فعل ثقافي يعاكس النسيان. فالتهميش لا يحدث فقط عندما تُحرم مدينة من الموارد، وإنما يحدث أيضاً عندما تختفي من المخيلة الوطنية، أو عندما تختزل صورتها في مجموعة من الصور النمطية.

والجنوب الليبي يستحق أن يُرى بما هو أكثر من هذه الصور. سبها ليست مجرد عقدة طرق أو مدينة صحراوية أو نقطة في خريطة أمنية. إنها مدينة لها مجتمعها وتاريخها وتنوعها وذاكرتها الثقافية. والفن يستطيع أن يقدم هذه الحقيقة من دون خطاب دفاعي. لوحة واحدة قد تقول عن المكان ما تعجز عنه صفحات من التقارير، لأنها لا تخبر المتلقي فقط بما يوجد في المدينة، بل تمنحه فرصة للنظر إليها من داخلها.

> حين يرسم فنان شاب مشهدا من سبها فإنه لا يقدم صورة لمكان فحسب بل يقول بطريقة بصرية إن هذا المكان له ذاكرة

وهذا هو أحد أهم أدوار الثقافة في المجتمعات الخارجة من الصراعات؛ إعادة الإنسان إلى مركز الصورة. ففي سنوات الأزمات، يميل الخطاب العام إلى التعامل مع المدن والجماعات من خلال الأرقام والخرائط وموازين القوة. تتحول المدينة إلى منطقة نفوذ، والحدود إلى ملف أمني، والناس إلى إحصاءات. لكن الفن يعيد الأشياء إلى حجمها الإنساني. إنه يقول إن وراء كل رمز حياة، ووراء كل منطقة مجتمعاً، ووراء كل أزمة ذاكرة وأحلاماً وتفاصيل يومية.

ومن هذه الزاوية، لا ينبغي أن تنتظر الثقافة انتهاء الأزمات حتى تبدأ. على العكس، قد تكون الحاجة إليها أكثر إلحاحاً أثناء الأزمات. فالمجتمعات لا تحتاج إلى الفن عندما تستقر فقط؛ تحتاج إليه كي تفهم ما عاشته، وتستعيد ثقتها بمكانها، وتمنح أبناءها وسيلة للتعبير لا تقوم على العنف أو الاستقطاب. وفي ليبيا، حيث استهلك الصراع السياسي مساحة واسعة من النقاش العام، يمكن للثقافة أن تفتح مجالاً آخر للحديث عن الوطن، مجالاً لا يبدأ بالسؤال عمن يحكم، بل بالسؤال عمن نحن.

مشروع ثقافي مستدام

لكن المفارقة أن الفنون البصرية في سبها تتحرك في مساحة مؤسسية محدودة. كثير من المبادرات الثقافية والفنية تقوم على جهود فردية، وعلى حماس الفنانين والشباب، وعلى إمكانات متواضعة لا تسمح دائماً بتحويل المبادرات إلى مشاريع مستمرة. وهذا يكشف خللاً أوسع في علاقة الدولة الليبية بالثقافة. فحين تُعامل الثقافة باعتبارها بنداً يمكن تأجيله إلى حين انتهاء المشكلات السياسية والاقتصادية، فإنها تتحول إلى أول ضحية للأزمة، رغم أنها يمكن أن تكون إحدى أدوات الخروج منها.

الدعم الثقافي لا يعني بالضرورة إنشاء مؤسسات ضخمة أو إقامة مهرجانات مكلفة. أحياناً يكون المطلوب أكثر بساطة وأكثر استدامة: مساحة يستطيع الفنان أن يعمل فيها، معرض صغير، ورشة للأطفال، برنامج لتوثيق الفن المحلي، دعم لإنتاج الأعمال، أو أرشيف رقمي يحفظ ما يُرسم اليوم قبل أن يختفي غداً. هذه التفاصيل قد تبدو هامشية أمام حجم التحديات الليبية، لكنها في الحقيقة جزء من بناء البنية الرمزية للدولة، وهي البنية التي لا تقل أهمية عن الطرق والمؤسسات والخدمات.

بل إن غياب المؤسسة قد يكون قد منح بعض الفنانين هامشاً من الحرية. فالمبادرة التي تنشأ من الشارع لا تحتاج دائماً إلى انتظار موافقة بيروقراطية، والفنان الذي يعمل بإمكاناته الخاصة يستطيع أن يكون أكثر قرباً من نبض المجتمع. لكن تحويل هذه الحرية إلى مشروع ثقافي مستدام يتطلب مؤسسات لا تفرض وصايتها على الفن، بل توفر له البيئة التي تسمح له بالنمو. المطلوب ليس أن تتحول الجدارية إلى ملصق رسمي، وإنما أن تصبح جزءاً من مدينة تعترف بالفن باعتباره أحد أشكال التعبير العام.

وهنا يمكن لسبها أن تقدم نموذجاً ثقافياً يتجاوز حدودها. فلو جرى توثيق الجداريات والأعمال البصرية، وتسجيل أسماء الفنانين وقصص الأعمال وتواريخها، وإنشاء أرشيف بصري للمدينة، فإن ما يبدو اليوم مبادرات متفرقة يمكن أن يتحول مع الوقت إلى ذاكرة ثقافية للجنوب.

الفن يعيد الأشياء إلى حجمها الإنساني

عصر الذكاء الاصطناعي أسقط أقنعة المبدعين

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

تستعر اليوم في الخطاب الثقافي المعاصر تلك النقاشات المحمومة التي تُحمّل التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي وزر انحراف الأخلاق وتفسخ الروابط الاجتماعية، مارّة عبر سرديات تبسط المعضلة بادعاء أن الهواتف الذكية قد أفسدت الطهارة الأصلية للإنسان، وكأن البشرية كانت تعيش في واحة من الفضيلة المطلقة قبل بزوغ عصر الشاشات.

تقف هذه المقاربة الشعبوية عند القشرة السطحية للظاهرة، متجاهلة تمامًا أن الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي لا تخلق شيئًا من العدم في ميكانيزمات السلوك، لأنها تعمل كمسرع كيميائي ومكبر صوت اجتماعي يكشف الكامن في عمق النفس البشرية. ولم تلوث التكنولوجيا سرائرنا النقية، وإنما هدمت الجدران الواقية وألغت كلفة العقاب الاجتماعي المباشر، ليطفو الإنسان على حقيقته العارية، مترددًا بين نرجسية مدفونة وهشاشة بنيوية تتكشف في أزهى صورها عبر الفضاء الافتراضي المفتوح.

حلقات الاغتراب الرقمي

تتطابق أدبيات علم النفس الاجتماعي والتحليل السلوكي المعاصر مع فرضية الحياد التكنولوجي التام؛ فالمنصات الرقمية ما هي إلا امتداد عضوي لدوافع الفرد الخفية التي تم تقييدها تاريخيًا بفعل الإكراه المجتمعي. ففي العقود الماضية، كانت الأعراف المجتمعية الصارمة تفرض شبكة من الرقابة الخارجية التي تجبر الأفراد على ارتداء أقنعة الاتزان والالتزام خوفًا من الإقصاء أو الوصم الأخلاقي.

ومع انتقال البشر إلى الفضاء الافتراضي المتحرر من الرقابة المباشرة، تلاشت ضوابط الحياء العام لتخرج الأحقاد الدفينة، والنهم المرضي للشهرة السريعة، ورغبات التسليع الذاتي بلا رتوش أو خجل. لقد أثبت الواقع الرقمي المعاصر أن الإنسان المضطرب قيميًا وجد في الخوارزميات بيئة حاضنة تصفق لسلوكاته المنحرفة، بينما استثمر الإنسان السوي الأدوات ذاتها لمعرفة العالم وتنمية وعيه، وهو ما أكدته الدراسة الصادرة في كتاب «المرآة الرقمية: النرجسية في عصر وسائل التواصل والمعلومات» (تارابي، 2025).

وتتجلى قمة هذه الأزمة الوجودية في قطاع المبدعين والفنانين العرب، إذ تحولت صناعة الفن بمرور الوقت من التعبير الوجداني العميق والتأمل الجمالي إلى التسليع المستمر والمبتذل للذات على مذبح «الترند» الخوارزمي. في حين يعاني الوسط الفني اليوم من تصاعد حاد ومقلق في الاضطرابات النفسية المزمنة، كالاكتئاب الإكلينيكي الحاد واضطراب القلق العام، نتيجة التورط القسري في حلقة مفرغة من تزييف الحياة الواقعية بأخرى افتراضية متصنعة للمثالية المطلقة. ومن منظور علم نفس الشخصية الإكلينيكي، يعاني هؤلاء الأفراد من تصدع عميق ومؤلم في مفهوم الذات، فالفنان الذي يبني قيمته الرمزية على أرقام المشاهدات الصماء والإعجابات الوهمية يعيش في فصام دائم ومزمن بين أناه الحقيقية وأناه الافتراضية المصنوعة. وتتفاقم هذه المعاناة الإكلينيكية المستشهد بها بفعل الآليات العصبية للخوارزميات والذكاء الاصطناعي، التي تصمم بعناية فائقة حلقات تفاعل تُعرف عصبيًا بحلقات التغذية الراجعة الدوبامينية، وهي آليات مدمرة تعتمد على نظام التعزيز متغير النسب لإغراق الدماغ البشري بتدفقات غير متوقعة من هرمون الدوبامين، تمامًا كآليات الإدمان العصبي في ألعاب القمار.

وتؤكد أبحاث علم الأعصاب الحديثة، مثل الدراسة المعنونة «خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي وإدمان المراهقين: التأثير العصبي الفسيولوجي والاعتبارات الأخلاقية»، المنشورة في مجلة «كوروس» (ديباسميثا، إلد جمال وآخرون، 2025)، أن الاستخدام غير المنضبط لهذه المنصات يعيد تشكيل المسارات العصبية المسؤولة عن التحكم بالاندفاعات.

> الفنان الذي يبني قيمته الرمزية على أرقام المشاهدات والإعجابات يعيش فصاما مزمنا بين أناه الحقيقية وأناه الافتراضية

وتتداخل هذه المؤشرات العصبية الحيوية مع دراسات الاستجابات القشرية المتقدمة التي تثبت أن الأفراد المعرضين أصلًا للقلق والاكتئاب تتداعى عليهم تلقائيًا محتويات رقمية مصممة خصيصًا لتعميق مقارناتهم الاجتماعية السلبية، مما يضاعف من شعورهم بالعجز والدونية. هذا الانخراط القسري في حلقات الاغتراب الرقمي لا ينتج سوى فنانين مهزومين من الداخل، تتلاعب بهلوساتهم الخوارزميات وبرمجيات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي ترسم لهم صورًا زائفة عن النجاح، محولة إياهم إلى أسرى دائمين للوهم والخواء الافتراضي المستدام.

وهم الترند وهوسه

تتحول الشاشة الذكية اليوم إلى أداة لتعطيل آليات الدفاع النفسي الطبيعية، إذ يعجز الفنان عن مواجهة إخفاقاته الحقيقية ويلجأ إلى التعويض الوهمي عبر التفاعل الرقمي الزائف. بينما تشير نظريات الطب النفسي السلوكي إلى أن هذا الاعتماد المرضي يولد حالة من تآكل الهوية الفردية، إذ يصبح الكاتب أو الممثل تابعًا ذليلًا لردود فعل الجمهور الافتراضي عوضًا عن أن يكون صوتًا مستقلًا يعبر عن عمق المجتمع وأوجاعه الحقيقية.

وتتوسع هذه الهوة لتشمل انهيارًا في شبكة العلاقات الإنسانية الحقيقية داخل الوسط الثقافي، حينما يتم استبدال الروابط العاطفية والاجتماعية العميقة بتفاعلات سطحية عابرة تفتقر إلى أي محتوى وجداني حقيقي. كما يؤدي هذا الجفاف العاطفي المستمر إلى تفاقم مشاعر الوحدة القاتلة، وهي ظاهرة حذرت منها التقارير الطبية الحديثة باعتبارها مسببًا رئيسيًا لتراجع المناعة النفسية وزيادة معدلات الاحتراق النفسي لدى المشتغلين بالحقول الإبداعية.

الخوارزميات تأسر المبدعين المعاصرين